الخليج العربي ..... المجلد السادس عشر ..... العدد (2) 1984
..... مجلة علمية يصدرها مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة، الجمهورية العراقية .....

العمالــة الوافدة في دول الخليج العربي

الدكتور احمد الظاهر (*)

بدأ الاهتمام بدراسة الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأدارية للعمالة الوافدة في منطقة دول الخليج العربي حديثاً، حيث تميزت المنطقة بعد تدفق النفط بأمور اجتماعية وسياسية واقتصادية عامة منها:

١ ــ على الصعيد الاجتماعي كان لزاما على المنطقة ان تتأثر ثقافتها الاجتماعية من عادات وتقاليد بعادات شعوب اخرى اتت الى المنطقة تطوعاً للعمل.

٢ ــ على الصعيد السياسي كان لزاماً على المنطقة ان تنخرط في بناء انظمة سياسية قادرة على التوازن والاستمرارية.

٣ ــ وكان لزاما على دول المنطقة ــ حتى تبني مؤسساتها السياسية ــ ان تقوم بعملية بناء لدوائرها المختلفة حتى تضم ابناء الدول بما فيها من مواطنين ووافدين.

٤ ــ يتبع ذلك ان على المنطقة ايضا مواجهة تعاملها مع الايدي العاملة الاجنبية سياسيا واجتماعيا واقتصاديا.

لقد اقتصرت الدراسات المتعلقة بعمالة المنطقة حتى الان على البحث الوصفي. وكان آخر هذه الدراسات تلك التي قام بها بركس وسنكلير في كتابهم ARAB MAN POWER التي تضمنت القوة العاملة العربية في مختلف اقطار الوطن العربي الممتد من مراكش غرباً الى الكويت شرقاً.

لقد تعرض المؤلفان لوصف وتقييم التطور الاقتصادي للايدي العاملة في الدول الغنية والفقيرة على السواء. والمنطقة على حد تعبير كاتبي الكتاب تعاني من مشكلة تناقض كبير حيث ان بعض دول المنطقة تتمتع بدرجة من الغنى الزائد عن حاجتها مع نقص في عدد الايدي العمالة، اما الدول الاخرى فهي غارقة في الفقر ولديها وفرة في الايدي العاملة الوطنية (١) ويضيف الكاتبان انه اذا حل هذا التناقض بين الدول الغنية والدول الفقيرة فان الاستقرار سيعم المنطقة. (لم يحدد الكاتبان نوع الاستقرار ولكني اعتقد انهما قصدا من وراء ذلك، الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي) ويؤكد المؤلفان« ان العلاقة القائمة بين الدول الغنية والدول الفقيرة ستؤدي الى عدم استقرار المنطقة جميعها. وسوف لاتتاثر العلاقات الدولية بين هذه الدول فحسب بل ان

(*) جامعة اليرموك ــ الاردن.

(١) J. S. Briks and C. A. Sinclair, Arab Man Power: The Crises of Development (New - York: St. Martion's Press, 1980), p. 1.

استقرار الدول العربية منفردة سيتعرض للخطر نتيجة للهوة السحيقة بين الدول الغنية والدول الفقيرة » (٢) ويضيف بركس وسنكلير ايضا :

« ان التقدم الاقتصادي السريع في الدول العربية الغنية يعمل على زيادة الضغط والاجهاد مع زيادة تقديم القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، التي بدورها تؤثر وتعمل ضد مزيد من التوسع الاقتصادي ... اما في الدول الفقيرة فان عدم وجود التطور الاقتصادي بسبب مزيداً من عدم الرضا وعدم القناعة مما يكون له مردود سيء على العلاقات بين انواع هذه الدول » (٣) .

وقد تعرض الدكتور هنري عزام لبحث طبيعة الهجرة العمالية ومداها في الوطن العربي . وقد طرحت دراسة المشكلات التي تسببها هذه الهجرة ، فيما يتعلق بتنمية الموارد البشرية في المنطقة وقد حاولت الدراسة معالجة هذه المشكلات ومعالجة قضية التنمية البشرية ، في الوطن العربي من منظور قومي اطلق عليه الكاتب تسمية المنظور الاقليمي الذي يشمل اقليم المنطقة العربية ككل (٤) .

وقد كتب الدكتور نادر فرجاني عن حجم العمالة الوافدة في منطقة الخليج العربي ومشاكلها ، ويرى ان العمالة الوافدة في منطقة الخليج تواجه مشاكلات اقتصادية واجتماعية وسياسية جمة ، وتوصي الدراسة بتوفير البيانات المتعلقة بالعمالة ليتسنى للباحث تقديم اقتراحات بشأن حلها ، وتخطيط تنمية الموارد البشرية وذلك حتى تضمن مجتمعات الخليج المحافظة على امن واستقرار كياناتها السياسية ، وزيادة استخدام الايدي العربية بدلا من استخدام العمالة الاجنبية ، وذلك عن طريق تنظيم انتقال العمالة على المستوى العربي وتقديم معاملة افضل للعرب الوافدين وايجاد جهد عربي مشترك للتدريب (٥) .

وعبر الدكتور عبدالرسول الموسى في دراسة نشرت في مجلة العلوم الاجتماعية ان الطلب على العمالة الوافدة غير العربية في دولة الكويت سيزداد على المدى الطويل . ومن ثم يرى الباحث ضرورة الحفاظ على الوضع الاجتماعي والثقافي الاسلامي المحافظ لدى الكويتيين عن طريق خلق مجمعات سكنية ونواد وخدمات وحدائق ومكتبات ومراكز شباب خاصة بالوافدين العاملين .

ويدعو الموسى في دراسته ان على دول الخليج العربي ان تعتمد في تطورها الاقتصادي على الايدي العاملة الاسيوية بدلا من العربية لأغراض سياسية ، لانه حسب رأي الموسى ليس للاسيويين ناقة ولا بعير في التدخل في السياسة الخليجية ، وهم ايضا لايطمحون في التعايش الاجتماعي مع المواطنين ويحبذون السكن في اماكن خاصة بهم بعيداً عن المواطنين ، وبذلك يضمن المواطنون عدم المساس بتراثهم وعاداتهم وتقاليدهم .... الخ (٦) .

اكتفى بهذه الدراسات وذلك لأعطاء وجهات نظر مختلفة حول البحث اما الدراسات الاخرى التي كتبت في الموضوع ومعظمها دراسات وصفية اما مؤيدة للأراء التي قدمتها الدراسات المذكورة او معارضة لها بطريقة او باخرى وقبل ان اتعرض لنتائج بحثنا الميداني عن الوضع العمالي في منطقة الخليج العربي سوف اتعرض للوضع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للمنطقة ولمحة عن الوضع العمالي .

عند الحديث عن العمالة في منطقة الخليج العربي يجد الباحث نفسه مضطراً للحديث عن قضية امن واستقرار المنطقة وهي في اعتقادي قضية حساسة ومهمة في نفس الوقت . حيث ان نسبة كبيرة من المشكلة الراهنة تتعلق بقضية التطور والتقدم وعلاقة ذلك بأمن واستقرار الوضع السياسي القائم . والمقصود بأمن الوضع السياسي هو استمرار او ابقاء مجموعة الانظمة السياسية القائمة . وهنا احد الأمر ينطبق ايضا على الدول العربية الاخرى المصدرة للنفط وليس فقط على دول الخليج العربي المعنية .

ان قضية الأمن الداخلي تتطلب من الباحث طرح اسئلة متعددة ، منها على سبيل المثال لا الحصر ، الى اي حد تطمح هذه الدول في التقدم والتحديث وفي نفس

(٢) المرجع السابق ص٢ .
(٣) المرجع السابق ص٢ .
(٤) هنري عزام ، « نتائج واحتمالات انتقال الايدي العاملة في الاقطار المستوردة والاقطار المصدره » في المستقبل العربي ، ع٢٣ (بيروت ١٩٨١)، ص٣٥ .
(٥) نادر فرجاني ، « العمالة الوافدة الى الخليج العربي حجمها ، مشاكلها والسياسات الملائمة » في المستقبل العربي ، ع٢٣ (بيروت ، ١٩٨١) ص٥٤ .
(٦) A. A. AL - Mosa, NON - Arab Immigration to Kuwait with special Reference to Asian Immigrats, Journal of Social Sciences Vol.8. N. 4 (January, 1981), pp. 283 - 285 .

الوقت تحاول الحفاظ على استمرار انظمتها السياسية ؟ هل تستطيع هذه الانظمة امتصاص التغير الاقتصادي وما يتبعه من تغير اجتماعي وسياسي واداري بدون التعرض الى هزات وعدم استمرارية ؟ وماذا عن الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي والتراثي ؟

ان النظرة الأولية للموضوع تبدو كما يقول المثل العربي يريد العنب ويريد محاربة الناطور في نفس الوقت

فعلى الصعيد السياسي ان الباحث هنا ينظر الى قضايا الشرعية والهوية والمشاركة السياسية والتوزيع الاقتصادي والسياسي والمشاركة في المجالس النيابية الديمقراطية وان النظرة السياسية الاولية تخبرنا ان مثل هذه المفاهيم ظواهر سياسية جديدة في مجتمعات الخليج العربي . على الرغم من اختلاف طبيعة الانظمة السياسية في المنطقة سواء كانت جمهورية او ملكية او امارة او اشتراكية او رأسمالية او دينية تقليدية او علمانية فان الهدف الاول والاخير انما هو استمرار وديمومة النظام الاوليجاركي (نظام الاقلية) المتمثل بحكم الأسر . في الواقع ان جميع الانظمة تقليدية ، واي حديث عن التغير انما هو حديث يتعلق بتغير يسير ببطء شديد وهذا لايؤثر في الوضع السياسي القائم بشيء ، فقد يرى النظام القائم مصلحته في ذلك .

وتنحصر اهمية الشرعية في تدعيمها للثقافة السياسية ، وتقبل قواعد وانظمة السلطة السياسية ، فمجتمعات الخليج العربي بوجه عام تعاني من مشكلة الشرعية ، ولا تنحصر الشرعية في نقص بها بل من وفرتها ، وتتبع المشكلة من مصادر متعددة اهمها الوضع القبلي والديني والاوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة . اضف الى ذلك وجود الحركات السرية الحديثة التي تبحث عن قضية التحديث . لقد ذهبت بعض مجتمعات الخليج العربي الى تجربة التمثيل السياسي الا ان هذه التجارب كثيرا ما تلغي اذا بدأت المجالس النيابية في أثارة الشكوك حول شرعية انظمة الحكم وتنحصر قواعد واخلاقيات الشرعية الان على الوصف (الفيبري) Max Weber بالنسبة لشرعية القائد الملهم او الفذ Charismatic leader بدلاً من غيره .

ان شعب المنطقة بوجه عام يخضع بسهولة ويسر ، وهم بذلك لاتعنيهم السياسة كثيراً ويربطون هويتهم بالدولة لان الغالبية العظمى تعتقد ان حكوماتهم تعمل كل جهدها وتحاول الوصول بهم الى الافضل ويطلقون احكامهم نتيجة للمقارنة بين اوضاعهم الاقتصادية قبل النفط وبعده . ولكن يجب ان يوضع نصب العين ايضا ان هناك كثيرا من التوقعات الشعبية التي تزداد يوما بعد يوم . ان كثيرا من المناقشات السياسية تدور على مستوى غير رسمي بين المواطنين . وتنحصر هذه المناقشات بين المعارف والمقربين فقط ولا تعدو ان تكون حول الحصول على مزيد من الخدمات الحكومية والمنافع الشخصية الخاصة . اما المطالب الشعبية فتتم حسب الطريق التقليدي المتبع وهو مقابلة رئيس القبيلة او الجماعة للمسؤولين لتحقيق مايريدون . اما الحياة السياسية فتقتصر على الرجال فقط دون النساء اما غير المواطنون فليس لهم اي حقوق سياسية . ويمكن ان توصف العملية السياسية بكونها قائمة حول نموذج ، احب ان اطلق عليه نظام الراعي والرعية . (Cliet - Patron) بمعنى ان يؤمن الحاكم الخدمات للمحكوم في مقابل ان يقدم المحكوم ولاءة للحاكم . يقول فاليري يورك Valari York في كتابه : الخليج في الثمانينات The Gulf in the 1980's

« ان العدد القليل مما يسمى بالشخصيات الحديثة المتمدنة في السعودية والخليج بوجه عام ، يعتمدون على التيار السياسي والثقافي الجاري . ففي السعودية مازال الامراءالذين تلقوا تعليمهم في الغرب والذين يتسلمون مقاليد الامور يفكرون بالطريقة التقليدية القديمة بالنسبة للعلاقات القبلية والاسرية ويتفقون مع القواعد والقوانين التي تشرعها الدولة . اما التكنوقراطيون وعدد كبير من المثقفين السعودين فانهم لايستطيعون التحدث عن مشاكلهم ومطالبهم ، ان كان لديهم مشاكل او مطالب وما ينطبق على السعودية يمتد فيشمل المشيخات وسلطنة عمان بطريقة اكثر او اقل من السعودية . اما الكويت فهي اكثر دول المنطقة تقدماً على الصعيدالسياسي وتدعم حكومتها من قبل قاعدة عريضة من المواطنين بينما اخذت شعبية السلطان في عمان تقل تدريجيا (٧) » .

---

(٧) Valari York , The Gulf in the 1980s (London: 1981), P. 17 .

ان المفهوم الديمقراطي والتمثيل الحكومي كما هو مفهوم في الدول الغربية بمعنى Taxation with Representation احدى المفاهيم الغائبة او بالاخرى غريبة عن المنطقة، اذ تحكم الاقلية وتحكم الاغلبية، وعليه فلابد من وجود هوة كبيرة بين الطرفين (اغتراب) حيث ان التراث القومي (المدني) والمواطنة اشياء جديدة ايضاً في مجتمعات الخليج العربي. وكان من نتائج وجود النفط ظهور مجتمعات غارقة في الميول والقضايا الاستهلاكية. فقد اضحى الشعب مأخوذاً بالوسائل المادية والحصول على المال والغنى. ويجد الباحث ان هناك علاقة بين فقدان الهوية وقلة الانتاج بمعنى انه كلما ازداد عدم معرفة الناس لهويتهم قل انتاجه وكثر استهلاكهم. اما على المستوى الاداري فقد صبغت الادارة بطابع شخصي واصبحت ملكية المكاتب مبالغ بها يحيطها التعظيم والتبجيل الى درجة عالية من التفشي المنحرف ومن الواضح ان كثيراً من الاعمال البيروقراطية السيئة الملاحظة والمتكررة الحدوث يغض النظر اليها او حتى الحديث عنها خاصة اذا كان الامريتعلق بغير المواطن، وكأن الملاحظ ان الدولة قد اقرت هذه القواعد وخولت الامر للبيروقراطين للقيام بما يريدون دون رادع او معاقبة.

لقد نتج عن النفط واستخراجه ما يمكن ان يسمى بسياسة (الاعتماد التكافلي) حيث اضحى المواطنون يعتمدون اعتمادا كليا على الدولة ويبدو المواطنون في دول الخليج العربي قد كفلتهم الحكومة من ساعة ميلادهم حتى ساعة وفاتهم ففي دولة الكويت مثلا لايغسل الميت في بيته وانما يغسل في مقبرة الصليبيخات حيث يقوم عمال الحكومة بحفر القبر واعداد التجهيزات الاخيرة للميت. في الواقع لقد وصلت هذه الدولة مرحلة الرفاه الاجتماعي التام دون اي التزام او دفع ضرائب او اي محاسبة. فأن معظم مشاكل الجهاز الاداري تابعة عن عدم وجود محاكم ادارية، اي وجود بطالة مقنعة، وتكرار للاعمال الادارية وعدم وجود تشجيع للعاملين ومعاقبة المسيئين وتلعب الوساطة والاتصالات الشخصية والارتباطات العائلية والقبلية والدينية دورا كبيرا في وضع القيادات الادارية. ان غياب منظمات المراقبة الادارية اوالحكومية ادى الى وجود فساد اداري كبير. فغالبية المنتجين الاداريين، (كلمة منتجين هنا بالمقارنة الى انتاج المواطنين طبعا) غير مواطنين وهم في معظم الاحيان معرضون للطرد من وظائفهم. اضف الى ذلك ان التنظيم الاداري الحديث بمعنى وصف الوظيفة وتصنيفها غير موجود. والفصل بين المواطنين وغيرهم فصلا اعد له بعناية فائقة من قبل هؤلاء الذين يضعون السسياسة العامة.

الوضع الاجتماعي والاقتصادي

في دراسة بعنوان « التنشئة الاجتماعية والسياسية في دول الخليج العربي » قام د. فيصل السالم وكاتب هذا البحث والمنشور على شكل كتاب بالعربية الذي نشرته جامعة الكويت وظهرت على شكل سلسلة من المقالات في دوريات مختلفة باللغة الانكليزية. تناولت الدراسة عددا من طلبة وطالبات المدارس الثانوية والسنتين الاولى والثانية الجامعية في المنطقة.

لقد كان استغراب الباحثين عندما وجدوا الطلبة غارقين في التفكير التقليدي فالغالبية العظمى منهم متدينون على طريقتهم الخاصة (فكرة الجبر والاختيار مثلا كل شيء يلقي علي ارادة الله ولو كانوا هم المخطئين) يطلبون النصيحة دائماً من ابائهم غير مستقلين بارائهم منطوين على انفسهم اجتماعياً، ولاؤهم للعائلة والقبيلة اكثر من اي شيء اخر. ينظرون بمنظار ضيق لتحقيق الاهداف ولايهمهم من تحقيق هذه الاهداف الا تلك التي تتعلق بمصالحهم الخاصة غامضون في تحديد هويتهم او بالاحرى تائهون في ذلك ثيوقراطيون سياسياً يعتمدون اعتمادا كليا على العائلة في تامين حاجاتهم المادية والاجتماعية والنفسية، مراوغون في احاديثهم، يتجنبون الاعمال التطوعية والاجتماعية الهادفة، متهربون وغارقون في احلام اليقضة، يخجلون من تحمل المسؤلية لايقيمون وزناً لمدريسهم ولا لتعلم لغات اخرى اما على الصعيد النفسي فهم سريعو الاستشارة خالون من الهموم ومتقلبو الاهواء والعواطف وينقصهم اعتناق المبادىء (٨).

(٨) Ahmad Dhaher and Faisal Al - Salem, Political Socialization in the Arab Gulf States. 6 articles published in English in Journal of South Asia and the Middle East (Philadilphia), Vols. 3 and.4, 1980. 1981. see also Le Vant (Karatch - Pakistan), Vol. 1 and 2, 1980-1981 and Indian Journal of Plitics (Hderabad), Vol. 13 .

حقاً ان هذه المقولات لاتصلح لان تكون قاعدة من قواعد بناء التراث الحضري والمدني.

على الرغم من التبادل التجاري بين مجتمعات الخليج العربي ودول اخرى تاريخيا الا ان هذه المجتمعات عانت وماتزال تعاني من عزلة حضارية واجتماعية حتى اليوم على الرغم من الثروة الاقتصادية الهائلة التي نتجت عن اكتشاف النفط الا ان ذلك لم يؤثر على ميولهم الصحراوية وخوف البداوة.

ان القضية التي تثير الانتباه هي ان التناقض بين القديم والحديث يؤدي الى مزيد من الضغط على النظام السياسي. وان القواعد والقوانين التراثية وجدت نفسها فجأة في صراع مع قواعد وقوانين واخلاقيات جديدة لم يألفها المجتمع سابقا مما ادى الى حالة الضياع في الشؤون الاجتماعية والاقتصادية والنفسية.

لقد اصبح الخليج العربي فجأة يتمتع بأعلى دخل اقتصادي في العالم وبأعلى نسبة في المواليد واعلى نسبة في الزواج والطلاق لم يشهد لها مثيل في الوقت الحاضر الا ان المنطقة اخذت تحقق ان هناك ثمنا يجب دفعه من جراء تغير الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والعسكرية وعلى ذلك فلا غرابة من ان يلاحظ الباحث تغيرا في القيم الاجتماعية وظهور امراض العزلة وانفصام الشخصية والاغتراب على كافة انواعه.

وبفضل التغير المفاجيء فأن الجيل المتقدم في السن يسيطر على السلطة والمال اما الجيل الصغير السن فهو مصاب بخيبة الامل لعدم قدرته على تغير الاوضاع التقليدية القديمة وعدم قدرته على القيام باعمال يطمع في تحقيقها. وتظهر عملية الولاء وطاعة القيم والتقاليد والعادات التقليدية كنوع من محاذرة عدم الوقوع في صدامات جانبية ولضمان حياة اكثر استقراراً وأمنا اذ انه من الصعب على الفرد ان يكون مستقلاً في المجتمع فان الجماعة تعاقبه بوسائل متعددة ويلاحظ ان الفرد في مجتمعات الخليج العربي يبقى طيلة حياته ملازما لافراد الاسرة والاقارب ثم الدولة في نهاية السلم.

ان وجود الدولة على النحو الذي توجد عليه قد حررت الفرد نوعا ما من سلطة العائلة، وذلك من خلال ايجاد العمل والخدمات كالسكن وغيره، اما بالنسبة للدولة فتحاول جادة ان لاتعزل القبلية والاسرة على حساب الفرد لامور امنية بحتة. وعليه فان للعائلات مكانة كبرى لدى الدولة تمتد لتششمل الامور الاجتماعية والسياسية والتشريع الاقتصادي.

ان الرجل العادي في منطقة الخليج العربي لايتمتع باستقلال شخصيته اذ عليه ان يحصل على موافقة الاب او العم او الخال او اي مسؤول آخر في العائلة حتى في الامور الخاصة جدا كالمدرسة التي ينوي الذهاب اليها او اي مشروع اقتصادي ينوي القيام به او اي فتاة ومن اية عائلة سوف يتزوج. لقد مر وقت كان الاب يحدد لابنائه اي نوع من الاصدقاء يتخذون وكيف يتصرف الزوج مع زوجته ويأمره بطلاقها اذا لم تعجبه. ويتبنى الابناء بدورهم الطريقة التقليدية نفسها ويطبقونها بحذافيرها على ابنائهم وهكذا.

ان التدفق المالي الكبير وحصول الافراد عليه بسهولة وعدم وجود الوسائل للتمتع به وذلك نتيجة للضغوط الاجتماعية وطرق الحياة المتعبة ادى الى ان يتسابق الافراد على مزيد من الحصول على الحاجيات الاستهلاكيية والى مزيد من العنجهية والتصرف الغريب كما يلاحظ طريقة قيادة سياراتهم في الشوارع والذي ادى بهم الى التقوقع على ذواتهم متخذين من الدين وسيلة لذلك فهم في كثير من المجالات مبذرين في مواضع لاتستحق التبذير وبخلاء في المواضع التي تتطلب السخاء فهم اجمالا مسرفون في الاكل والشرب والحفلات مما جعل لديهم نوع من الازدواجية الممقوتة اضف الى ذلك انهم كانوا يعيشون في خيالات خاصة بهم. ومن ناحية اخرى فأن المتدينين يرفضون الحلول العلمية لذلك فهم غارقون في تفكيرهم الديني الخاص بهم ويرون ان في الدين حلاً لمشاكلهم في جميع الاوقات والاماكن. في الواقع انهم يتخذون من الدين غطاء لمكاسبهم الشخصية سواء كانت المكاسب من ناحية الاجتماعية او الاقتصادية او السياسية وفي اللحظة التي يحاول احد مناقشة ارئهم فأنه معرض للاتهام بالكفر خاصة في دولتي السعودية وقطر. والمفروض ان تعرف مجتمعات الخليج العربي اولاً ان لديها عناصر مرضية خطيرة وثانياً عليها ان تبدأ بعمل شيء تجاه هذه الامراض

قبل ان تصبح هذه الامراض مزمنة وان الوقت مازال في صالحهم فان هذه الدولة بحاجة الى تغير ثقافي شامل ولكن كيف يتم هذا النقل الحضاري ؟

ارى ان هناك خمسة امور لابد من تواجدها :

١ ــ الأتزان العقلي ، بمعنى مناقشة الامور بعقلانية ثابتة وليس على اساس اعتقاد لا يتطابق مع الواقع .

٢ ــ ايجاد قيم حضارية تتفق مع الواقع الحديث .

٣ ــ بناء هوية الفرد او اكتشاف هويته الضائعة على اساس من التراث القديم .

٤ ــ الاهتمام بتعليم الناس والانتقال بهم رويدا رويدا الى اعتناق المبادىء الجديدة ، والتراث الجديد .

٥ ــ الاستعداد التام لدى الافراد لتقبل التغيير وهو من اهم البنود التي ورد ذكرها .

وعلى الصعيد الاقتصادي ، فان احدا لايبالغ ان قال ان دول الخليج العربي في حالة من الاقتصاد الغامض والمتغير باستمرار . حيث يقول ابراهيم عويس في ذلك « على الرغم من التدفق المالي الذي نتج عن ضخ البترول فان دول الخليج العربي تبقى متخلفة بالمعنى العام للكلمة . لذا فان قدرتهم على التقدم الاقتصادي تعتمد على نوع السياسة والاستراتيجية التي تتبع في تحقيق اهداف هذا التقدم . ويعتمد هذا ايضا على الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي القائم ، والسياسة المتبعة في استعمال المصادر الطبيعية » (٩) .

ان الخصائص الاقتصادية لدول المنطقة متشابهة الى حد كبير فقد استطاعوا ، حتى الان ، مجابهة المشاكل الاقتصادية التي لم تسطع ايران مجابهتها ، وهذا ناتج عن قلة عدد السكان بالمقارنة مع ايران وغياب البطالة ، وغياب الصناعة والنشاط الصناعي الذي يؤدي في العادة لظهور طبقة عمالية لها مطالب معينة . اضف الى ذلك ان التدفق المالي الهائل استطاع ان يصل الى جميع طبقات المجتمع ولم يبق محصورا في الطبقات العليا وذلك من خلال الاغراق على التعليم والاسكان وايجاد العمل لكل مواطن . وبناء على ذلك فقد قلل وجود المال من مشاكل التحديث . ، الا ان المشاكل متوقعة الحدوث في اي وقت ، وهذه المشاكل ذات ارتباط كبير بمشكلة العمالة ، والفساد الاداري وعدم امكانية الدفاع عن آبار البترول ، ونظام التعليم ، والتوزيع غير العادل ، ومشاكل الاقتصاد اللامتكافيء Lopsided Economy والانفجار السكاني ، والاستهلاك وبالاجمال عدم القدرة على تبني خطة بعيدة الاجل للتطور الاجتماعي والاقتصادي .

فهم في مستقبل لاهدف له : (ضمن استمرار الاوضاع) مثل اتجاه ، التوسع العشوائي في استخدام التكنولوجيا وانتشار خط حضري مشوه . كما ان مفهوم التخطيط للمستقبل لايتعدى ما يطلق عليه بالمستقبل القريب او بجيل واحد من ٥ــ٣٠ سنة ، ولم تتعد خططهم عن امكاناتهم المادية للتخطيط الاداري العلمي للمستقبل البعيد ، وهذا يعني انه بالرغم من الثروة الا ان سوء ادارتها تنبيء بكوارث ، وتيار التساؤل ماذا بعد ؟؟

ان العمالة الوافدة هي التي تشكل الجزء الاكبر من عمال المنطقة المنتجين ، وهم في الواقع يتزايدون يوما بعد يوم بشكل مخيف بالنسبة لعدد السكان الاصلي ففي سنة ١٩٨٠ كان عدد الكويتين ٤١٪ بينما بلغ عدد غير الكويتين ٥٩٪ . وبالنسبة لدولة الامارات يشكل المواطنون ١٧٫٥ / بينما يشكل العمال الوافدون نسبة ٨٢٫٥ من مجموع القوى العاملة اما بالنسبة للتعليم فان هناك فوضى وعدم وجود تنظيم ، على الرغم من تزايد الاعداد المثقفة من المواطنين الا ان التكنوقراطين والمتخصصين في هذه الدول غير متواجدين . وكثيراً من المشاكل متعلقة بالتراث البدوي التقليدي الذي يحث على عدم العمل اليدوي والصناعي . فاذا بقى الوضع على ماهو عليه فان المواطنين بحاجة الى ايدي عاملة اجنبية اكثر (١٠) .

(٩) Ibrahim Oweiss, Strategies for Arab Economic Development, in Hudson (ed.) The Arab Future: Critical issues (Washington, D. C; Georgetown University 1979), p. 11

(١٠) في حديث للكاتب مع الامير بمدوح بن عبد العزيز حول قضية العمالة في دول الخليج والسعودية ، اقتراح الامير السعودي انه لحل المشاكل العمالية يجب على الدولة ان تقوم بفرض الزواج من اربع على كل سعودي . على ان تمول الدولة مشاريع الزواج هذه .
لقد نسي الامير السعودي انه اذا كان موجود الآن ٣ ملايين عامل من غير السعوديين ففي خلال العشر سنوات القادمة بحاجة الى ١٢ مليون عامل اجنبي لخدمة المواطنين السعوديين . يذكرنا هذا بقضية عضو مجلس الشورى اليمني الذي اقترح حلاً لمشكلة الفقر باليمن وذلك باعلان اليمن الحرب على امريكا ، وبالتالي فان امريكا ستسيطر على اليمن وتحل مشكلة الفقر . الا ان احد الحاضرين قال : ماذا لو انتصرت اليمن على امريكا ، فهل بالامكان اطعام الامريكيين . . .؟؟؟

ان الغنى الفاحش ادى الى تحطيم القيم الاخلاقية على المستوى القيادي الاداري، وان لم يكن قد اصاب المواطنين كافة فقد استغلت القوانين واللوائح بقصد جمع الثروة في اقرب وقت ممكن يقول يورك في ذلك:

«الة المشاريع الضخمة القائمة والوكالات المتخصصة وملايين الدولارات التي تذهب رشاوي من قبل المقاولين ادى لهؤلاء الذين يعملون في القطاع العام لاستغلال مناصبهم في الحصول على امتيازات شخصية. ان هذا التصرف شيء معتاد عليه في دول الخليج الا انه يقابل بامتعاض حينما تكون الفائدة منه على شكل كميات من المال ويبدو ان هناك مشاركة في ذلك من قبل افراد الاسر الحاكمة. وعلى ذلك فان افراد الاسرة الحاكمة يفضلون التعامل مع بعض التجار على غيرهم مما يؤدي في النهاية الى صراع بين التجار انفسهم من ناحية وبين التجار وافراد الاسرة الحاكمة من ناحية اخرى واحيانا بين الفئات المذكورة والشعب خاصة اذا رأى الناس ان مقدراتهم الاقتصادية في خطر (١١)».

وبناءاً على ذلك يلاحظ الباحث ان هناك فرقاً شاسعاً بين الغني والفقير (الفقر هنا مقارنة بالغنى). السلطة وعدمها، اما بالنسبة للسلطة والغنى، ففد جمعت في ايدي اسر قليلة، والتي تتحكم في الاقتصاد وخاصة في البنوك، والاسكان، والتجارة، وسوق الاسهم المالية وجهاز الخدمات. وتزداد المشكلة عند التوزيع غير العادل بين المواطنين وغير المواطنين، اضف الى ذلك ان منطقة الخليج العربي مشبعة بجنسيات ولغات واجناس مختلفة، وكذلك يوجد هناك اختلاف في مستوى الحياة المعيشية وفي الأديان والسياسات المختلفة. ومجمل القول ان في المنطقة من كل ماهب ودب، كل هذه الفروق والاختلافات مستعدة لان تتعايش مع بعضها البعض طالما ان هناك نفطاً يستخرج ورزقاً اقتصادياً غير متوفر في اماكن اخرى.

وتعتمد المنطقة اعتماداً كلياً على النفط مصدراً اساسياً لدخلها الاقتصادي، اضف الى ذلك ترك آبار النفط بدون حماية، اذا اخذنا بعين الاعتبار وسائل التدمير الحديثة، فان ما يحافظ على النفط انما هو حاجة دول العالم الصناعي له.

وعلى النقيض من فترة ماقبل النفط لقد تغيرت اوضاع الناس واصبحوا مبهورين بجمع المال، بأقصى سرعة ممكنة وبطريقة سهلة. فقد بنى الاقتصاد المالي حول الخدمات والبناء والتبادل التجاري، (نفط في مقابل سلع استهلاكية)، ويذهب دخل الدول في تقديم الخدمات وبناء بعض الصناعات الخفيفة وما تبقى من ذلك يستثمر في الخارج بعمولة ضئيلة جداً. وتلعب الصناعة دوراً صغيراً في الانتاج الوطني العام اذ لايزيد عن ٤٪، ودور الزراعة ضعيف جداً ايضاً لايزيد عن ٢٪ وعلى العموم لقد فشلت دول الخليج العربي في تبني خطة تطور اقتصادية من شأنها التقليل من الاعتماد على الدخل الناتج من الزيت. اما بالنسبة للوضع الاقتصادي بشكل عام انما هو استهلاكي غير انتاجي. فالصناعة الخفيفة والزراعة والاستثمار وكل مايعتمد على دخل النفط لايؤدي الى انتاج جديد. فالانتاج معدوم وما الزيت الا هبة طبيعية اتت بغير عناء، وعلى ذلك فان سكان المنطقة ككل يعتمدون على هبة وليس لانتاجهم دخل في ذلك. وعلى هذا فان الباحث هنا لايعتقد ان هذه الظاهرة شبه الفريدة في التاريخ ظاهرة تقدم اقتصادي، اذ ان العناصر الاساسية للتقدم الاقتصادي والتمدن المتوازن غير موجودة.

العمالة الوافدة

تعتبر العمالة الوافدة من اهم العوامل الداخلية التي ترتبط بأمن واستقرار الانظمة السياسية القائمة، ان تجارب الدول في التقدم والتطور انما تخبرنا ان عامل الانسان هو المصدر الاساسي للتطور، وعليه فأننا لانبالغ عند القول ان دول الخليج العربي تواجه اعظم مشاكل التطور والتحديث في برامجها وذلك لعدم وجود الانسان المنتج فيها. وتدل الاحصائيات على تزايد الايدي العاملة الوافدة الى منطقة الخليج العربي، وتزداد الفجوة بين الوافد والمواطن مما قد يسبب عدم الأستقرار على المدى البعيد اضف الى ذلك

(١١) Valari York, The Gulf in the 1980s (London: 1981), p. 19

ن هذه الفجوة قد لاتؤدي الى الوصول الى التطور لاقتصادي المنشود كما هو مخطط له خاصة اذا علمنا ان الايدي العاملة المواطنة لاتشكل اكثر من ١٥٪ من مجموع الايدي العاملة في البلاد. وتتركز الايدي العاملة المواطنة في الاعمال الادارية الحكومية فقط اما الاعمال الاخرى كالمهنية والتكنيكية وغيرها يقوم بها العمال الاجانب، وفي دراسة عن الاغتراب والعمالة الوافدة في دول الخليج العربي وجد ان الفئة الوافدة تشعر بأغتراب اجتماعي وسياسي. ان نتائج الدراسة بشكل عام يتمثل بما يلي:

١ ــ ان وجود العمال الوافدين لدول الخليج العربي كان بأختيارهم الحر.

٢ ــ يشعرون ان وجودهم في الخليج العربي افضل، خاصة من الناحية الاقتصادية، من اي مكان آخر حتى بلادهم الاصلية.

٣ ــ من القوانين المعمول بها في البلاد وضرورة مشاركة المواطن في اعمالهم.

٤ ــ الغالبية العظمى لايردون ترك البلاد ولايردون تركها اختيارياً.

٥ ــ قليل من الذين استجابوا لاسئلة البحث اظهروا تعاطفاً وحنيناً لبلادهم الاصلية.

٦ ــ الغالبية العظمى من المستجوبين اكدوا حق مواطني البلاد ان يكونوا معزولين عن غيرهم من المواطنين ولكن يشترط الحفاظ على حقهم في عمل ذلك ايضاً (١٢).

اما مصادر الاغتراب كما اجاب على ذلك الوافدون فتعود الى:

١ ــ عدم الاستقرار الوظيفي فهم معرضون للطرد من وظائفهم في اي وقت.
٢ ــ المعاملة غير المتساوية امام القانون يختلف وضعهم تماما عن وضع المواطنين مع انهم يقدمون الخدمات الافضل او الاعمال الاصعب.
يمكن حصر مصادر الاغتراب المتنوعة بما يلي:

١ ــ لايوجد للوافدين ضمان اجتماعي بعد التقاعد وحقوقهم تنحصر في اعطائهم معاشاً واحدا عن كل سنة امضوها في الخدمة.

٢ ــ لايحق لهم امتلاك ارض او بيت وعليهم الاستئجار من المواطنين.

٣ ــ لايحق لهم امتلاك مكان عمل بدون شريك مواطن.

٤ ــ لايملكون استقراراً وظيفياً فهم معرضون للطرد ومغادرة البلاد خلال ٢٤ ساعة.

٥ ــ لايستطيعون ممارسة بعض المهن كالمحاماة او حق الترشيح فيي اي منصب اداري كالغرف التجارية والنقابات.

٦ ــ اجورهم اقل من اجور المواطنين وان كانوا يقومون بنفس العمل او يزيد.

٧ ــ لايحق لهم تشكيل نقابات ايا كان نوعها.

٨ ــ لايستطيعون شراء اسهم في الجمعيات او في سوق الاسهم المالي.

٩ ــ يأخذون اقل نصيب في الخدمات كالتعليم والصحة والماء والكهرباء.

١٠ ــ صعوبة الحصول على الجنسية.

١١ ــ لايحق لهم استقدام عائلاتهم الا اذا كانت رواتبهم تزيد على ٤٠٠ دينار كويتي نتيجة لذلك يظهر العداء بين الطرفين ولكن بشكل مبطن، تقول الصحيفة الانجليزية عن الكويت تحاول الكويت ان تتعامل مع القوى العاملة الوافدة وكأنها تتعامل مع العالم اجمع فهي تحاول ان تبقي كل طرف من الاطراف سعيداً وذلك باغراق الاموال عليهم ولكنهم في الوقت نفسه يحاولون فصل الكويتي عن غيره في حين يعتبر الكويتيون ان الاجانب موجودون لنهب اموالهم يعتبر الاجانب الكويتون انهم جهلاء اصيبوا بالغنى بعد فقر نتيجة الحظ وليس عن طريق العلم والثقافة ولايوجد انصهار اجتماعي بين الطرفين (١٣).

ان هذه السياسة المتبعة من قبل الدولة المقصود بها الحصول على ولاء المواطن على حساب الوافد. وعندما يقارن المواطن بين ما يأخذه هو وما يناله الوافد لابد من ان يعترف ان الدولة تعمل على مصلحته، هذه السياسة تخلق معاناة للوافد وفي الوقت نفسه تخلق مواطنا متميعاً او سائبا وبذلك تخلق فجوة بين الطرفين.

وعلى الرغم من الشعور بالاغتراب فان هناك بعض العوامل التي تجذب الاجانب الى دولة الكويت بوجه خاص والدولة الخليجية بوجه عام.

---

(١٢) F. AL - Salem and T. Farah, (Alienation and Expatriate Labor in Kuwiat, MTT (Boston, 1979).

(١٣) Financial Times (London) Feb. 26, 1979. p. 21.

١ ــ شعبية النظام الحاكم.

٢ ــ الوافدون الى الخليج العربي وافدون لامور اقتصادية وليس لاغراض سياسية.

٣ ــ الاجانب خليط من الاجناس وليس جنس واحد وبنسب تكون ثابتة. ففي دولة الكويت مثلاً نجد التركيبة السكانية السكانيية كالتالي:
فلسطينيون ٣٢٪ ايرانيون ٦٪ آسيويون ١٦٪ مصريون ٦٪ اوربيون وامريكيون ٢٪ وعرب آخرون ٧٪.

٤ ــ معظم الوافدين يمكثون لفترة قصيرة من الزمن.

٥ ــ المنافع المالية والخدمات تقلل من الاحزان الاجتماعية.

٦ ــ الخوف من الطرد يجعل الناس يتغاضون عن العمالة السيئة.

التراكيب في دول الخليج العربي ونسبة الايدي العاملة الوافدة الى نسبة الايدي العاملة المواطنة حسب احصائيات سنة ١٩٨٠ م.

	السكان		عمال					
الدولة	عدد	مواطنون	٪	وافدون	٪	مواطنون	٪	وافدون	٪	المجموع
الكويت	١ر٣٥٥ر٨٢٧	٥٦٢ر٠٦٥	٤١	٧٩٣ر٧٦٢	٥٩	١٠٩ر١٧٠	٢٢ر٤	٣٧٨ر٧١٠	٧٧ر٦	٤٨٧ر٨٧٥
قطر	٢٠٠ر٠٠٠	٥٢ر٢٠٠	٢٦	١٤٧ر٨٠٠	٧٤	١٠ر٣٤١	٢٠ر٦	٨٠٠ر—	٧٩ر٤	٥٠ر١٤١
الامارات	٥٥٧ر٨٨٧	٩٦ر٦٣٠	١٧ر٥	٤٦٠ر٢٥٧	٨٢	٥٥ر١٦٢	١٧ر٥	٥٤٩ر—	٨٢ر٥	٣١٥ر٢١١
البحرين	٣٥٨ر٨٥٧	٢٤٢ر٥٩٦	٦٧ر٦	١١٦ر٢٦١	٣٢ر٤	٩٨ر٧٦٤	١٧ر٥	٥٥٢ر—	٣٢ر٥	١٤٦ر٣١٧
السعودية	٧ر٢٣٥ر٠٠٠	٥ر١٥٠ر٦٧٥	٧٠	١٣٤ر٣٢٥	٣٠	١ر٢٦١ر٣٩٣	٣٩ر٣	٩٨١ر٨١٠	٦٠ر٨	٣ر٢٠٨ر٢٠٣
مجموع	٥ر٧٠٧ر٥٧١	٦ر٠٥٥ر١٦٦	٦٢	٣ر٦٥٢ر٤٠٥	٣٨	١ر٥٣١ر٨١٠	٣٣ر٤	٢ر٦٨٧ر٩٢٢	٦٦ر٦	٩ر٢٠٧ر٧٤٧

المصدر: بالنسبة للكويت: وزارة التخطيط ــ الجهاز المركزي للاحصاء: **المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٧٩** (الكويت: ١٩٨٠).
بالنسبة الى قطر، دولة الامارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية: جمع البيانات الباحث.
بالنسبة الى البحرين: دولة البحرين: التقرير السادس للاحصاء العام (البحرين: آذار ١٩٨١).

اما الجدول التالي فيشير الى عينة الدراسة من فئات البحث الثلاث من مواطنين ومسؤولين ووافدين، وتظهر المتغيرات الثابتة والمستقلة ايضا اسفل الجدول. وقد تضمنت المتغيرات الثابتة مجموعات من الاسئلة بلغت في جملتها ١٠٧ وكانت موزعة على الفئات.

الدولة	مواطن	مسؤول	وافد	مجموع
الكويت	٣١٢٥	٢١٦٩	٣٤٢٧	٨٧٢١
البحرين	١٢١٤	٠٨٠٦	١٠٢١	٣٠٤١
قطر	٠٨١١	٠٥٣١	٠٩٦٢	٢٣٠٤
الامارات	١١٥٧	٠٩٦٥	١٥١٤	٣٦٣٦
السعودية	٢٢٧٤	١٠٩١	١٨١٦	٥١٨١
مجموع	٨٥٨١	٥٥٦٢	٧٧٤٠	٢٢٨٨٣

والموضوعات الثلاثة المذكورة كما هو مبين .

المتغيرات المستقلة		المتغيرات الثابتة		
السن	الدخل الشهري	مواطنون	اجتماعيا ١٤	٣٦
الجنس	الحالة التعليمية		اقتصاديا ١٠	
مكان الولادة	الحالة السكنية		سياسة واردة ١٢	
الوظيفة	الحالة الصحية	وافدون	اجتماعي ١٢	٣٤
	عدد افراد الاسرة		سياسي ١٢	
نوع الوظيفة	مكان عام او خاص		اقتصاد ١٠	
عدد الوظائف		مسئولون	اجتماعي ١١	٣٧
عدد سنوات العمل			اقتصاد ١٠	
الحالة الاجتماعية			سياسة ١٦	
		المجموع		١٠٧

فرضيـــات البحـــث

يستطيع الباحث ان يضع فرضية على الشكل التالي : كلما ازداد طلب الحكومة القائمة على الولاء من قبل مواطنيها تبع ذلك زيادة تقديم الخدمات من قبل الدولة للمواطنين . ويتطلب هذا الوضع استقدام مزيد من الايدي العاملة الاجنبية مع التقلص من حقوقها السياسية والاجتماعية والاقتصادية . وبالتالي نستطيع ايضاً ان نفترض ان استقرار نظام الدولة السياسي يعتمد على عدم استقرار الايدي العاملة الاجنبية . ان هذا الافتراض يجري على عكس ما اتت به دراسات كثيرة في هذا الموضوع والتي قررت ان عدم استقرار الايدي العاملة الاجنبية ، قد يؤدي الى عدم استقرار النظام السياسي القائم .

ومن الفروض الاخرى التي تتناولها هذه الدراسة هي :

١ ــ ينظر المواطن في دول الخليج العربي الى الايدي العاملة الوافدة الاجنبية على انها قوة تبيع عملها للمنطقة ومن ثم لايعتمد المواطن المذكور بضرورة اقامة علاقات اجتماعية مع هذه القوى العاملة الوافدة ، ويرجع ذلك الى ايمان المواطن بأن الوافد يختلف في عاداته وتقاليده من عادات وتقاليد البلد المقيم فيه ، فبناء على ذلك لابد من اقامة حاجز منيع بينه وبين الوافد ، ويزداد ذلك بقيام نوع التعالي على الوافد .

٢ ــ يعتقد المواطن انه ــ بفعل فكرة القومية العربية ــ يعامل في علاقاته الاجتماعية الوافدين العرب معاملة افضل من غيرهم . بل يتعدى ذلك الى انه يعاملهم بالتساوي مع المواطنين .

٣ ــ على الصعيد الاقتصادي يعتقد المواطن في دول الخليج العربي انه يقدم خدمة اقتصادية هائلة لكل وافد الى منطقة الخليج العربي .

٤ ــ يعتقد المواطن ايضاً ان القوى العاملة الوافدة أتت لخدمة المواطن لاغير ، فمن حقوق المواطن على الوافد ان يقوم الاخير بالخدمة المطلوبة منه مهما كانت وبأي شكل من الاشكال حينما تطلب منه .

٥ ــ يعتقد المواطن ايضاً ان الوافد يشكل ــ في كثير من الاحيان ــ عقبة امام حصوله على المتطلبات الاقتصادية الخاصة به . بل يعود ذلك الى اعتبار الوافد وكأنه مهدداً لمصالحه الاقتصادية .

٦ ــ يعتقد المواطن ايضاً ان بأمكانه القيام بالاعمال التي يقوم بها الوافد وانما يسمحوا للوافدين بالقدوم لاتاحة الفرصة لهم في رفع مستواهم الاقتصادي .

٧ ــ على النطاق السياسي يعتقد المواطن ان اعطاء الوافد حقوقاً اجتماعية واقتصادية وقانونية قد يؤدي الى تهديد وجوده كصاحب امتيازات معينة .

٨ ــ يعتقد المواطن ايضاً ان تقديم مثل هذه المعاملة للوافد قد يؤدي الى عدم استقرار النظام السياسي القائم .

٩ ــ يعتقد الوافد ان خبرته العملية واساليب حياته الاجتماعية تفوق الخبرة العملية والحياة الاجتماعية للمواطن وبالتالي فهو متعال على المواطن وان كان للاخير مميزات اقتصادية . وعلى ذلك يقيم الوافد ــ سواء كان عربياً او اجنبياً ــ حاجزاً اجتماعياً بينه وبين المواطن في دول الخليج العربي .

١٠ ــ يعتقد الوافد العربي انه ــ بفعل روابط القومية العربية ــ وجوب معاملته بشكل افضل مما هي عليه الان .

١١ ــ اما على الصعيد الاقتصادي يعتقد الوافد ان وجوده لا يهدد مصالح المواطن الاقتصادية بل على العكس من ذلك ينميها ويزيد من مستواها .

١٢ ــ يعتقد الوافد ان الخدمات العلمية والعملية قد لاتوجد في دول الخليج العربي بغير تواجده .

١٣ ــ يعتقد الوافد انه من الاجدر والافضل ان تتغير نظرة المواطن اليه بحيث يسمح اليه بالمشاركة الاقتصادية والقضائية على الاقل .

١٤ ــ يعتقد الوافد ان عطاء حق المواطنة والمساواة يساعد على امن واستقرار النظام السياسي القائم وليس العكس ويعود ذلك الى تقديم البلاد علمياً واقتصادياً ايضاً .

١٥ ــ يرى المسؤولون في دول الخليج العربي ضرورة الفصل بين المواطن والوافد اجتماعياً بحيث يقدم للمواطن كل ما يحتاج اليه بطريقة افضل مما لدى الوافد وذلك لاغراض امنية بحتة .

١٦ ــ يرى المسؤولون في دول الخليج العربي ضرورة الفصل بين المواطن والوافد اقتصادياً بحيث يقدم للمواطن ويفسح له المجال الاقتصادي افضل مما يقدم للوافد وذلك لاغراض يتطلبها الاقتصاد القائم ونظامه .

١٧ ــ يرى المسؤولون في دول الخليج العربي ضرورة عدم المشاركة السياسية للوافد او اعطائه الحقوق السياسية وذلك لاغراض نمو تواجد النظام واستمراريته وديمومة أمنه واستقراره .

نتائـــج البحـــث

ساكتفي هنا ببحث متغير واحد فقط وهو متغير الجنسية وذلك لضيق المساحة .

المواطنون والوضـــع الاقتصادي :

ان مواطني دول الخليج العربي لا يرغبون التعامل مع المغتربين خاصة على الصعيد الاجتماعي حيث الترتيب التالي :

دولة السعودية ٩٩٪ ، الامارات ، قطر ، الكويت ، واخيراً البحرين ٤٤٪ . البحرين اكثر انفتاحاً على الشرق والغرب واقل غنى من الدول الاخرى . في حين يرغب مواطنو الخليج العربي في اللقاء الاجتماعي مع غيرهم . ولوحظ ايضا انهم محافظون حتى بين انفسهم . فهم يريدون فقط اللقاء الاجتماعي بين افراد اسرهم وقبائلهم . وينظرون الى انفسهم نظرة استعلاء على الوافدين ويعتقدون ان الوافدين جامعي ثروة لا اكثر ولا اقل حيث يعتقدون ان اللقاء الاجتماعي خطر على عاداتهم وتقاليدهم .

اما على الصعيد الاقتصادي :

١ ــ يعتقد افراد العينة انهم مهددين اقتصادياً من قبل التواجد الاجنبي خاصة في البحرين ، وقطر والكويت ثم السعودية والامارات اخيرا .

٢ ــ تأييد البحرانيين لفكرة استخدام العقول العربية المهاجرة الى الغرب لأغراض التقدم الاقتصادي اما الدول الخليجية الاخرى فقد رفضوا الفكرة .

٣ ــ اعتقاد المواطنين الأصليين بأن لهم الحق في اخذ دخل اكثر من الوافدين .

٤ ــ يعتقد افراد العينة بأن من اسباب قلة الانتاج ان دولهم لاتوفر لهم العمل لذلك يستقدمون الأجانب للعمل .

٥ ــ وعن اسباب قلة الانتاج للوافدين فقد اجابوا بانهم لايشعرون بالانتماء .

اعتقاد افراد العينة بان قلة الانتاج للوافدين يعود الى شعورهم بعدم الانتماء .

اما على الصعيد السياسي :

اعتراف افراد العينة بأنه غير مسموح لهم بالادلاء بارائهم السياسية باستثناء نسبة ٦٠ ٪من الكويتيون الذين اقروا بأنهم يعبرون عن ارائهم السياسية بحرية تامةحيث تتراوح نسبة من اعترف بذلك بين ١٢ ــ ١٨ ٪من الجنسيات الاخرى ويعود ذلك الى الاسباب التالية :

١ ــ تجربة الكويت الطويلة فقد كانت اول دولة توقع اتفاقية معاهدة مع بريطانيا ضد الاتراك سنة١٨٩٩ .

٢ ــ معرفتهم بالمدارس سنة ١٩١١ .

٣ ــ لديهم تجربة المجالس النيابية في العشرينات والثلاثينات من هذا القرن . منها المجلس التشريعي في الستينات الذي استمر لمدة ١٥ عاماً ثم اعيد تشكيله سنة ١٩٨١ .

٤ ــ لديهم افكار في القومية اكثر من غيرهم حيث انهم يعرفون كيف يتعاملون مع جميع الجنسيات حيث يذكر الجميع ناصر وخطاباته وتهجماته التي لم يتعرض بها الى الكويت . اما السعودية فقد كانت معزولة عن العالم وغارقة في البداوة .

في سؤال عن علاقة استقرار النظام السياسي بالعمالة . اجاب الغالبية بأنه لايوجد علاقة على الاطلاق واقروا بأن عدم استقرار الايدي العاملة الوافدة سبب في استقرار النظام السياسي . وقد اجمعوا ايضا على ان سلامة النظام نابع من المواطنين وولائهم للنظام القائم وقد اجمعوا على ان الوافدين يجب معاملتهم بهذه الطريقة حتى لا يشعروا بالاستقرار وان عليهم العودة الى ديارهم في يوم من الايام .

الوافـدون والوضـع الاجتماعـي

يؤلف العرب ٢ر٨٢٪ من عينة البحث . الاسيويون ١٥٪ ، الافارقة غير العرب ١ر٢٪ اوربا وامريكا ٥٪ .

١ ــ اقرت العينة بان العلاقات الاجتماعية بينهم وبين المواطنين طبيعية ويشمل حيز العمل ١٥٪ من الافارقة والاوربيون حسب اعتقادهم . وقد يعود سبب ذلك الى شعور الافارقة بفارق اللون والغربين بسبب الشعور العام ضد الاستعمار .

٢ ــ غالبية الوافدين ليس لديهم شعور اجتماعي مع المواطنين وكذلك ليس لديهم شعور بين بعضهم البعض . في الواقع هناك نوع من التنافس والصراع بينهم حيث يستعملون دائما من قبل المواطنين ويحاولون تقديم خدماتهم الى المواطنين وخير مثال على الصراع موجود بين الفلسطينين والمصريين .

٣ ــ شعور غالبية الوافدين بالامان وفي الوقت نفسه يشعرون بالاغتراب الاجتماعي وخاصة الافارقة .

على الصعيـد الاقتصـادي :

١ ــ شعور الغرب والأسيوين ــ الاكثر مكوناً في المنطقة بأن احتياجهم الاقتصادي اكثر وبالتالي يشعرون بعدم قدرتهم على المغادرة .

٢ ــ استعداد الاوربيون والامريكيون للرحيل في اي وقت فهم دائمي الانتقال من مكان الى أخر اذا وجدوا فرص افضل لزيادة الراتب من ١٠ ــ ١٥٪ .

على الصعيـد السياسي :

١ ــ الجميع لايعبرون عن ارائهم السياسية ولايوجد احد يطالبهم بذلك ، على العكس من ذلك فان العقد المبرم بينهم وبين الحكومة او الشركة الذي ينص بصراحة ان لادخل لكم في السياسة .

٢ ــ اجابة العينة بالنفي بأستثناء نسبة عالية من العرب تقدر بـ ٦٠٪ على السؤال الموجه لهم : اذا كان هناك اعتداء على دول الخليج العربي فهل انتم مستعدون للدفاع عنها .

٣ ــ اعتقاد العينة بأنه لاتوجد علاقة عكسية بين استقرارهم واستقرار الانظمة السياسية في حين يعتقدون انهم اذا تركوا البلاد فكل شيء سينهار .

المسؤولون والوضع الاجتماعي .

١ ــ ترى العينة ضرورة اقامة الفصل الاجتماعي بين الوافدين والمواطنين اذ يعتقدون ان التفاعل الاجتماعي بين الفئتين يؤدي الى زيادة التزاوج الفئتين مما يسبب خللا في الوضع السكاني ليس في صالح الدولة . اضف الى ذلك تأثر العادات والتقاليد التي تحاول دول المنطقة الابقاء عليها كذلك ان كثير من غير المواطنين سيطالبون بالجنسية وبالتالي فان النظام السياسي يقع عليه عبئا كبيراً . بالاضافة الى ان المسؤولون السعوديون والقطريون حاربوا بشدة ضد عملية التفاعل الاجتماعي مع الوافدين وذلك من اجل الحفاظ على العادات والتقاليد .

اما على الصعيد الاقتصادي:

١ ــ يجمع المسؤولون على ان الوضع الاقتصادي للوافدين افضل بكثير مما هو عليه الحال في بلادهم بناءاً على ذلك فلا بد من ان يحصل المواطن على امتيازات اكثر من الوافد.

٢ ــ ان المسؤولين لايجدون حرجا في اختلاف تطبيق القوانين واللوائح لصالح المواطن دون غيره خاصة لدى السعودية وقطر.

اما على الصعيد السياسي:

١ ــ يرى المسؤولون ان وجود الوافد في الخليج العربي للعمل فقط وليس للسياسة فهم ليسوا مطالبين بالتعبير عن آراءهم السياسية.

٢ ــ يعترف المسؤولون ان الوافدين مغتربين سياسيا ولابد من ابقاء هذا الوضع على ماهو عليه.

٣ ــ يعتقد المسؤولون ان الانظمة السياسية في الخليج العربي انظمة قوية ولايستطيع الوافدون الاخلال بها وكذلك يستطيع المسؤولون الاستغناء عن الوافدين في اي وقت يشاؤون

٤ ــ يعتقد المسؤولون ان اعتمادهم على القوة العاملة الاسيوية افضل من اي جنسيات اخرى وذلك لامور سياسية واقتصادية ايضا.

خاتمـــة

١ ــ يعتقد مواطني دول الخليج العربي ان على الوافدين ان يقدموا خدماتهم لقاء اجر لابأس به وهم ليسوا بحاجة الى الانصهار الأجتماعي مع الوافدين خشية على تراثهم من عادات وتقاليد هي اجود مافي الوجود، ولديهم الحق بأن يشعروا بالأستعلاء على غيرهم.

٢ ــ يشعر الوافدون بأن لديهم الخبرة العملية والعلمية، ويشعرون ايضاً بالاستعلاء على المواطنين بطريقتهم الخاصة، وكذلك لو تتاح لهم الحقوق الاقتصادية والسياسية لانتجوا اكثر (اشك في ذلك) حيث يستطيعون المشاركة في التقدم الاقتصادي لدول المنطقة.

٣ ــ يحاول المسؤولون الفصل بين الوافد والمواطن لأسباب سياسية، فاي حقوق تعطي للوافدين قد تهدد امن النظام الحاكم القائم. لأن الحقوق السياسية والأقتصادية للوافدين قد تغير من وضعهم الحالي.

عينـــة البحـــث

لقد اشتملت عينة البحث على ثلاث فئات تضمنت المواطنين والوافدين والمسؤولين في دول الخليج العربي، وقد حاول الباحث جمع ثلاثين الف عينة من مختلف الفئات في الدول المذكورة، الا ان صعوبة جمع مثل هذا العدد قد حصر عدد العينة في الجدول ادناه.

Research Sample

Country	Citizens	Officials	Expatriats	Total
Kuwait	3125	2169	3427	8721
Bahrain	1214	806	1021	3041
Qatar	811	531	962	2304
Emirates (UAE)	1157	965	1514	3636
Saudi Arabia	2274	1091	1816	5181
	8581	5562	8740	22883

النسب المؤدية لمتغيرات البحـــث

AGE	CITIZENS (N=8581)	EXPATRIATES (N=8740)	OFFICIALS (N=5562)
	Sample Percentage		
20-29	59	33.8	20.4
30-39	18	36.5	41.3
40-49	10.5	23.3	26.3
50-59	7	5.7	9.3
60-69	4	.7	2.7
70	1.5	---	---

NATIONALITY (CITIZENSHIP)

KUWAITI	36	ARAB	82.2	KUWAITI	25
BAHRANI	14	N.A.ASIAN	15.2	RAHIIRANI	12
QATARI	99	N.A.AFRICAN	2.1	QATARI	8
EMIRATES	13	N.A.EUROPIAN	.3	EMIRATES	10
SAUDI	26	N.A.AMERICAN	.2	SAUDI	18
OMANI & IRAQ	2	---		ARAB	23
		---		N.ARAB	4

PLACE OF BIRTH

KUWAIT	34	ARAB	76.5	KUWAIT	22
BAHRANI	14	N.A. ASIAN	15.8	BAHRANI	14
QATARI	٧٩	N.A.AFRICAN	4.5	QATARI	11
EMIRATES	13	N.A.EUROPIAN	2.7	EMIRATES	13
SAUDI ARABIA	26	N.A.AMERICAN	5	SAUDI	16
OMAN & IRAQ	4	---		ARAB	20
		---		N. ARAB	4

YEARS of WORK			
LESS THAN 5	48.8	30.5	25.4
5-10	31.7	34.4	35
10-15	11.6	15.3	22
15-20	4.7	8.6	9.5
MORE THAN 20	3.2	11.2	801
SEX			
MALES	69.8	79.3	84.7
FEMALES	30.2	29.7	15.3
MARITAL STATUS			
MARRIED	59.5	70.6	80.3
SINGLE	36.8	24.6	16.7
DIVORCED	1.6	2.3	2.1
WIDOW	9.1	2.5	.9

JOB			
WORKERS	7.4	19	3.7
MERCHANTS	6.1	4.6	10.8
BUREAUCRATES	68	51	66.7
PROFESSIONALS	17.1	24.6	16.9
OTHERS	1.4	.8	1.9
JOB TYPE			
PUBLIC	81.2	58	26.2
PRIVATE	16.2	37,1	36.2
BOTH	2.6	4.9	1.6
NO. of JOBS			
MORE THAN ONE	---	31.6	---
JUST ONE JOB	---	68.4	---

MONTHLY INCOME

LESS THAN 100	2.7	10.6	4.4
100-199	19.5	25.5	5.9
200-299	29.7	30.9	12.3
300-399	25.2	17.8	23.7
400-499	13.6	9	19.7
500 & MORE	9.3	6.2	34

FAMILY SIZE

2 -	26.8	23.1
4 -	35	33.4
6 -	19.6	21.9
8 -	11.4	12.4
10 -	4.8	5.8
12 AND MORE	2.1	3.4

HEALTH STATUS

GOOD	37.6
HEART	4.2
KINDLY	6
JOINTS	7.8
HEADACHE	5.9
OTHERS	2.5

EDUCATION

	CITIZENS	EXPATRIATES	OFFICIALS
READ & WRITE	7.8	11.6	--
ELEMENTARY	6.1	8.3	--
INTERMEDIATE	20.8	12.6	--
SECONDARY	43.8	31.6	33.8
UNIVERSITY	21.5	35.9	49.6
OTHER (DIPLOMAS)		--	16.6

HOUSING STATUS

WITH FAMILY	59.3	BACHELOR	19.2	GOVERNMENT	23.5
APARTMENT	14.9	ONE ROOM	14	PRIVATE	51
VILLA	25.8	2 ROOMS	40.5	RENTER	25.5
		3 ROOMS	21		
		VILLA	5.3		

HOUSING TYPE

APARTMENT	--	--	34.5
VILLA	--	--	65.5

MONTHLY RENT

LESS THAN 50	21.9	26.8
50-	32.8	28.1
100-	26.2	21.
150	12.6	24.1
MORE THAN 150	6.2	--